بنعبد الله: إذا كانت الأحزاب غير قادرة على قول "لا" لن يسمعها أحد

تيلكيل عربي - العدد 35 - من 17 إلى 23 يناير 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

الراشدي

يقول كل شيء عن محاربة الرشوة والفساد

متى الانطلاقة "الفعلية" لمكافحة الفساد؟

اختار العدد الأسبوعي لـ"تيلكيل عربي" أن يضع بين أيديكم ملفا/حوارا مع محمد بشير الراشدي، رئيس الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الذي يقدم فيه حصيلة عمل الهيأة لسنة 2019، وما يتصوره لعملها، خلال العام الجديد. وإذا كان الراشدي يعتبر أن السنة المنصرمة هي "سنة التأسيس"؛ اشتغل فيها مع فريقه على 10 أوراش، من بينها وضع استراتيجية "متكاملة ومتعددة الأبعاد" ترتكز على خمسة محاور، يوضحها، بتفصيل، في الحوار، فإنه يأمل أن يكون العام الجديد "سنة انطلاقة فعلية في إطار مكافحة الفساد"، وهنا مربط الفرس.

إيجاد صيغة "توافقية" حول تعديل القانون المنظم للهيأة والذي اعتبر "حجر عثرة" في الطريق الطويل لمكافحة الرشوة، قد يكون المدخل الرئيس لهذه الانطلاقة "الفعلية" الموعودة، التي طال انتظارها، بحكم أن محاربة الفساد ظل "شعارا" تلوكه الألسن، حتى بدأ يفقد بريقه، وحتى معناه!

صحيح أن هناك مجهودات مقدّرة في محاربة الرشوة، وهي مقاربة "قضائية" لها حدودها، تشرف عليها أساسا رئاسة النيابة العامة حاليا، لكن الأمر يتطلب إرادة سياسية حقيقية للقطع مع الفساد وسد ذرائعه، من قبيل الريع.

محاربة الرشوة تتطلب إرادة سياسية حقيقية للقطع مع الفساد وسد ذرائعه، من قبيل الريع.

تلك الإرادة السياسية يُفترض أن يعبر عنها بقانون يعطي صلاحيات حقيقية للهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في تناغم واستقلالية، في آن واحد، مع صلاحيات السلطة القضائية، وتمكينها من الموارد البشرية والمادية الضرورية، للقيام بمهامها على أحسن وجه، وفي إطار خطة عمل واضحة المعالم وقريبة المدى... ■

"حمزة مون بيبي"..
قصة مفتش شرطة وراء القضبان

قضت المحكمة الابتدائية بمراكش، الخميس 16 يناير، بإدانة رجل الأمن الوحيد المتهم في قضية "حمزة مون بيبي"، وهو مفتش شرطة، كان يعمل في ولاية الأمن بالدار البيضاء، بـ10 أشهر سجنا نافذة.

المختار عماري

كانت معطيات توصل إليها "تيلكيل عربي" قد كشفت أن الخيط الذي أوصل التحقيقات، التي تباشرها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية إلى رجل الأمن الوحيد المتهم في الملف المثير للجدل "حمزة مون بيبي"، هو "تقرير الاستغلال التقني الذي قام به المختبر الجهوي لتحليل الآثار الرقمية بمراكش.

"العميد سعد"

التقرير كان يبحث في هاتف إحدى الشخصيات الرئيسية لملف "حمزة مون بيبي"، والتي تربطها علاقة صداقة قوية بالفنانة دنيا باطمة، منذ إقامتهما معا في الحي المحمدي بالدار البيضاء، ويتعلق الأمر بالمدعوة "ع.ع"، التي تقيم حاليا في الإمارات العربية المتحدة، والتي جرى توقيفها، وينتظر أن يتم تسليمها بعد أن صدرت في حقها مذكرة بحث من السلطات المغربية، حيث كشف التقرير تبادلها لرسائل مع شخص تسميه في هاتفها "العميد سعد" (COMMISAIRE SAAD).

وأظهر البحث أن الأمر يتعلق بمفتش شرطة يعمل بولاية الأمن بمدينة الدار البيضاء، وتعرف على "ع.ع"، في إطار شكاية تقدمت بها ضدها الملقبة بـ"سلطانة"، إحدى المشتكيات في ملف "حمزة مون بيبي".

وسينفي رجل الأمن، الذي عقدت أولى جلسات محاكمته يوم 8 يناير، وجرى تأجيلها إلى 16 يناير، أن تكون بينه وبين "ع.ع"، أية علاقة غير تلك التي تندرج في إطار مهامه، وأنه سلمها رقم هاتفه، بطلب منها، بغية مده بوثائق تقول إنها مفيدة للملف الذي يحقق فيه. وحامت الشكوك حول رجل الأمن بعد تزامن تبادله للرسائل مع "ع.ع"، في الوقت الذي كان يستمع فيه لـ"سلطانة".

الرسائل التي عرضها المحققون على رجل الأمن، تستفسر فيها "ع.ع" رجل الأمن عن قدوم "سلطانة" إلى مقر الأمن الذي يشتغل به ، وتطلب منه أن يؤخرها عن الخروج، في الوقت الذي يقول مفتش الشرطة إنه اتصل بـ"ع.ع" ليطلب منها قرصا مدمجا، يحتوي على صورة ومقاطع فيديو لها علاقة بالقضية، مؤكدا أنه لم يستجب لطلبها القاضي بتأخير "سلطانة" قبل توجهها للمحكمة، لكن المحققين واجهوه بعبارات وردت في رسائله من قبيل "bagha tesaweriha" و"fais attention" .

عطر "سلطانة"

الواقع أن "سلطانة" جرى تصويرها أثناء توجهها إلى المحكمة، غيرأن رجل الأمن ينفي علمه بمن قام بذلك، علما أنه هو من وجه "سلطانة" إلى المحكمة للاستفسار عن شكايتها، وأنه الوحيد الذي كان على علم بذلك. المحققون واجهوا رجل الأمن بتسجيل صوتي تتحدث فيه "ع.ع" عن استفساره عن قضية رائجة بالمصلحة التي يعمل بها، وأن هذا الأخير أكد لها أن المشتكية لم تقدم أي دليل على أن "ع.ع" هي من تملك حساب "حمزة مون بيبي" ، نفى رجل الأمن أن يكون زود "ع.ع" بأي معلومات عن القضايا الرائجة بالمصلحة التي يعمل بها.

رجل الأمن، حسب ما أفادت به مصادر "تيلكيل عربي"، طلب من "ع.ع" في التواصل الهاتفي بينهما تزويده بشريط سبق أن نشره حساب "حمزة مون بيبي"، وهو ماربطه رجل الأمن بمحاولة استدراج المعنية من أجل التوصل إلى هوية صاحب حساب "حمزة مون بيبي".

ومن الاتصالات الهاتفية التي توقف عندها المحققون تلك التي تعرض فيها "ع.ع" على مفتش الشرطة المتهم في هذه القضية رغبتها في أن تقدم له هدية عبارة عن عطر، فوافق على ذلك، ومدها باسم العطر الذي يريد. ■

تطورات متسارعة يعرفها ملف "حمزة مون بيبي".

بعد تقرير جطو عن استهلاك السموم..

مشروع قانون لحماية صحة المغاربة

صادقت الحكومة على مشروع قانون يتعلق بمنتجات حماية النباتات، خلال المجلس الحكومي للخميس 16 يناير. مشروع قانون الهدف الأول منه محاصرة الأضرار الصحية التي قد تنجم عن استعمال هذه المنتجات في حماية النباتات التي تعرض في الأسواق.

أحمد مدياني

حسب المذكرة التقديمية لمشروع القانون 34.18، الذي يتوفر عليه "تيلكيل عربي"، وعرضها وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عزيز أخنوش، فإن "منتجات حماية النباتات من بين أنجع الوسائل لحمايتها وحماية منتجاتها ضد الآفات، كما يمكن أن تستعمل بعض هذه المنتجات لمكافحة النباتات الضارة".

ويأتي مشروع القانون، بعد الضجة التي أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول حماية صحة المستهلك عبر مراقبة السلسلة الغذائية"، وهي المهمة التي أناطها المشرع بالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وكشف التقرير أن المغاربة يستهلكون يومياً سموماً في غذائهم، خاصة في النباتات العطرية التي يستهلكها المغاربة بكثرة، هذه الأخيرة منها ما تصل فيه نسبة عدم مطابقة المعايير الصحية لـ100 في المائة؛ أي أنها سموم تسوق وتستهلك، في ظل ضعف أو غياب تام للمراقبة، حسب تقرير مجلس إدريس جطو.

إطار تشريعي لمنع المخاطر

أقرت المذكرة التقديمية لمشروع القانون المتعلق بمنتجات حماية النباتات، أن هذه

الهدف من مشروع القانون محاصرة الأضرار الصحية التي قد تنجم عن استعمال منتجات حماية النباتات.

الأخيرة من شأنها أن تشكل خطراً على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة، واعتبارا لظروف استعمالها، خاصة إذا تم عرضها في السوق دون خضوعها لتقييم مسبق أو دون خضوعها لمسطرة الترخيص، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجال حماية النباتات، يخضع حاليا، لأحكام القانون رقم 42.95 المتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم التجارة فيها.

وربطت المذكرة التقديمية لمشروع القانون، اعتماد منتجات حماية النباتات، بالتطورات التقنية التي يعرفها مجال الإنتاج الفلاحي، ومردوده باستعمال هذه المنتجات، وباتباع طرق علمية لتقييم المخاطر المتعلقة بالصحة العامة والبيئة. وشددت على أنه أضحى من الضروري وضع إطار تشريعي جديد في هذا الشأن، طالما أن القانون السالف ذكره (42.95)، أبان محدوديته في الاستجابة للإشكالات الجديدة المطروحة التي تهم السلامة الصحية وتحديث الممارسات المتعلقة باستعمال المنتجات المذكورة.

وتبحث الحكومة من خلال طرحها لمشروع القانون، تفعيل "استراتيجيتها من أجل فلاحة مستدامة ومسؤولة، لضمان مستوى عال من حماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة، شريطة ألا يلحق ذلك ضررا بحاجيات الفلاحين المتعلقة بضمان حماية صحة النباتات ضد الآفات ولا بتطوير وتحديث القطاع الفلاحي".

أهداف مشروع القانون

يهدف مشروع القانون الذي سوف ينسخ ويعوض القانون رقم 42.95 المتعلق بمراقبة مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم التجارة فيها، إلى:

- تعزيز قدرات السلطات المختصة في مجال تقييم المخاطر ومراقبة منتجات حماية النباتات، في أفق الحد من استعمال المنتجات الأكثر خطورة، وتشجيع استعمال المنتجات ذات الخطر الضعيف، والحث على اللجوء

«

إلى وسائل المكافحة البديلة عوض المواد الكيميائية؛
- تنظيم ومراقبة الاتجار في هذه المنتجات صد تقليص المخاطر المرتبطة بحيازتها وتوزيعها وبيعها واستعمالها، مع الحرص على ألا يتم تسويق سوى منتجات حماية النباتات المرخص بعرضها في السوق، وألا تتم مزاولة الأنشطة المرتبطة بذلك، إلا من قبل الأشخاص المؤهلين والمتوفرين على اعتماد يسلم لهذا الغرض.

تشديد قوانين المراقبة والتسويق

يعهد مشروع قانون منتجات حماية النباتات، مهمة المراقبة والتتبع في كل ما يتعلق بهذه المنتجات، بدءا من التسويق وحتى الاستعمال ثم تقييم الأضرار التي قد تنتج عنها، للجنة الوطنية لمنتجات حماية النباتات، والمخطط الوطني لليقظة في مجال حماية النباتات الذي يحدد الإطار العام لتتبع ورصد الآثار غير المرغوب فيها لمنتجات حماية النباتات والمواد المساعدة على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة، وذلك من أجل اقتراح تدابير للحد منها.
ويحدد مشروع القانون آليات المصادقة على المواد الفعالة والمواد الواقية للنباتات من التسمم والمواد المؤازرة التي تدخل في تركيبة منتجات حماية النباتات، أيضاً الشروط العامة والخاصة لعرضها في السوق في الشكل الذي يتم تسليمها وفقه للمستعمل، وشروط استعمالها.
كما يحدد أيضاً، كيفية تقييم منتجات حماية النباتات على مرحلتين: الأولى تتمثل في تقييم والمصادقة على المواد الفعالة والمواد الواقية للنباتات من التسمم والمواد المؤازرة التي يمكن أن تدخل في تركيبة منتجات حماية النباتات، بينما تتمثل المرحلة الثانية في تقييم منتجات حماية النباتات المذكورة وعرضها في السوق.
وسوف يسمح مشروع القانون بعد المصادقة عليه، بعرض منتجات حماية النباتات ذات الخطر الضعيف على صحة الإنسان والحيوان والبيئة في السوق، وفق متطلبات أكثر مرونة من تلك المطبقة على باقي المنتجات، لاسيما من خلال تمديد مدة صلاحية المصادقة ورخص العرض في السوق إلى 15 سنة بدلا من 10 سنوات للمنتجات الأخرى. وسوف يسمح مشروع القانون بإعادة تقييم المنتجات المعروضة في السوق، عند وجود أسباب تدعو إلى الاعتقاد أن الشروط التي رخصت وفقها لم تعد مستوفاة، لاسيما بسبب آثارها غير المقبولة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.
وسوف تلزم أحكام مشروع القانون، حائز منتجات حماية النباتات بالإشعار بآثارها التي قد تشكل خطراً، بمجرد علمه بذلك،

المشروع أعدته مصالح وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات عزيز أخنوش.

تلزم أحكام مشروع القانون، حائز منتجات حماية النباتات بالإشعار بآثارها التي قد تشكل خطراً، بمجرد علمه بذلك.

وإلزام السلطات المختصة بضمان ولوج العموم إلى المعلومات المتعلقة برخص العرض في السوق المسلمة أو التي تم تعديلها أو سحبها بكل وسيلة مناسبة، بما في ذلك النشر في موقعها الإلكتروني.
كما سيفرض مجموعة من الشروط التي يجب أن يستجيب لها تلفيف وعنونة منتجات حماية النباتات والمواد المساعدة، وشروط تجريبها.
ويحصر مشروع القانون مزاولة الأنشطة المتعلقة بالاتجار في منتجات حماية النباتات واستعمالها، لمهنيين مؤهلين، يجب أن يتوفروا على "الاعتماد" و"الشواهد الفردية" لمزاولة نشاطهم التجاري في هذه المواد.
ووضع مشروع القانون المتعلق بمنتجات حماية النباتات، أحكاما انتقالية قصد تمكين الأشخاص الذاتيين والاعتباريين الذين يزاولون الأنشطة المنصوص عليها، وكذا الأشخاص المتوفرين على المصادقة ورخص الاتجار المسلمة بموجب القانون (42.95) من الاستمرار في مزاولة نشاطهم إلى غاية انتهاء مدة صلاحية المصادقات أو الرخص المعنية.■

الراشدي يقول كل شيء عن محاربة الرشوة والفساد

يتحدث محمد بشير الراشدي، رئيس الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في هذا الحوار مع "تيلكيل عربي"، عن ورش تعديل القانون المنظم للهيأة، كما يتحدث عن الأوراش التي فتحتها الهيأة، ويدلي برأيه في عدد من المواضيع التي تتعلق بمحاربة الفساد.

حاوره الشرقي الحرش

رئيس الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها محمد بشير الراشدي.

مرت أزيد من سنة على تعيينكم رئيسا للهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. كيف تبدو لكم الصورة اليوم؟

لقد خصصنا سنة 2019 للتأسيس، حيث اشتغلنا على أوراش متعددة من أجل تهيئ الأعمال في إطار رؤية متكاملة وشاملة في عدة محاور. كما اشتغلنا مع القطاعات والمؤسسات المعنية من أجل التقدم في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وجعلها أكثر فعالية، وذات أثر أكبر على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

ما هي أبرز الأوراش التي فتحتموها خلال هذه الفترة؟

اشتغلنا على أزيد من 10 أوراش، لن أسردها كاملة، لكنني سأتحدث عن الاشتغال عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي انطلقت سنة 2016، حيث قمنا بتقييم أولي لها بعد مرور 3 سنوات. وتبين لنا، من خلاله، أن هناك إنجازات متنوعة من الناحية التشريعية والإجرائية، لكن، بالمقابل، لم نصل بعد إلى الأهداف ذات الأثر الفعلي الذي يؤدي إلى تغيير في حياة وبيئة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، ويقلص ظاهرة الرشوة بكيفية ملموسة.

"يمكننا القول إنه كان يمكن أن نسير بوتيرة أسرع، لكن مع ذلك استغلينا هذه الفترة للتأسيس".

انطلاقا من التشخيص الأولي، اقترحنا إعادة هيكلة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتدقيق مضامينها، وتحديد أولويات على مستوى كل سنة انطلاقا من معيارين هما: تحديد مدى إمكانية تحقيق المشروع المنتقى لدفعة حقيقية لما تبقى من الاستراتيجية، وتحقيق فعالية أكبر، وكذلك مدى وجود تأثير مباشر على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، بصفة عامة.

وانطلاقا من هذا الاقتراح، وهذا التوجه، تم الاشتغال مع جميع القطاعات المعنية، كما حظيت كل البرامج باجتماع، على الأقل، من أجل تنسيق البرامج، وكي نتفق على التدقيقات وإعادة الهيكلة ومنهجية الحكامة التي اقترحناها، من أجل تحقيق الالتقائية والفعالية وتطوير إمكانيات المسؤولين في القطاعات المعنية ومشاريع وبرامج الاستراتيجية.

الراشدي خلال تعيينه على رأس الهيأة من طرف الملك محمد السادس.

ما مدى الاستجابة لمقترحاتكم؟

إلى حدود يوليوز الماضي، الذي عرف انعقاد آخر اجتماع للتنسيق، كان هناك تفاعل إيجابي من طرف فرق العمل والمسؤولين والوزراء. ولكي أكون موضوعيا، فنحن نعتبر سنة 2019 سنة تأسيسية، ولا أظن أننا حققنا التغيير المنشود والعميق الذي نتوخاه، لذلك أتمنى أن تكون سنة 2020، سنة انطلاقة فعلية في إطار مكافحة الفساد.

منذ تعيينكم، طالبتم بتعديل قانون الهيأة. ما هي الأسباب التي دفعتكم لهذا الطلب؟

منذ البداية، عبرنا عن ملاحظاتنا بخصوص القانون، الذي اعتبرنا أنه ينطوي على العديد من نقط الضعف، وتقدمنا بمشروع من أجل تغيير هذا القانون، وهذا من بين الأوراش التي اشتغلنا عليها، حيث كان هناك عمل مكثف بين السلطات والهيئات المعنية، قبل أن نتوصل، في الأخير، إلى صيغة متفق عليها، والتي يفترض أن تعرض على البرلمان، خلال فترة قصيرة.

ما هي الصلاحيات التي تودون أن تتوفر عليها الهيأة حتى تتمكن من القيام بدورها الدستوري؟

نحن نعتبر تحقيق عدد من الأهداف من قبيل التقليص من ظاهرة الرشوة وفتح المجال للتنمية المندمجة والمستدامة، واسترجاع ثقة المواطنين المتدنية حاليا يستوجب أن نشتغل جميعا من أجل إعطاء الهيأة صلاحيات مجموعة من المستويات.

أولا، تمكينها من صلاحياتها الدستورية المتعددة والقوية من قبيل الإشراف والتنسيق وضمان التتبع وتحقيق الالتقائية بين المؤسسات في إطار مسؤولية كل مؤسسة، لكن داخل منظومة مندمجة.

ثانيا، نعتقد أنه لإعطاء مصداقية للعمل الجماعي وعمل الهيأة، بصفة خاصة، لا بد أن تتقوى صلاحيات الهيأة، في ما يتعلق بالبحث والتحري من خلال آلية التصدي التلقائي لأفعال الفساد. وقد اشتغلنا على

الراشدي يتمنى أن تكون سنة 2020 سنة الانطلاقة الفعلية في مكافحة الفساد.

هذا الموضوع رغم الصعوبات؛ إذ أننا كنا نبحث عن ضمان استقلالية الهيأة في البحث والتحري وكذا تحقيق التكامل المؤسساتي من أجل فعالية أكبر، وذلك من خلال تفعيل المنظومة الزجرية التي يجب أن يصبح دورها وقائيا؛ إذ بمجرد ما يعرف المفسدون أن الإفلات من العقاب لم يعد قائما سيراجعون أنفسهم.

هناك من اعتبر أن مطالبتكم بالتوفر على صلاحية التصدي التلقائي، بدل الاكتفاء بدراسة الشكايات والتبليغات، يصطدم مع صلاحيات سلطات أخرى، خاصة السلطة القضائية؟

هذا ما تحدثت عنه، لقد كان ضروريا أن نشتغل جميعا من أجل إيجاد الصيغة التي تمكن الهيأة من القيام بأدوارها دون أن يؤدي ذلك إلى تضارب في الصلاحيات والمسؤوليات مع سلطات ومؤسسات أخرى. إن الصيغة التي توصلنا إليها أخذت بعين الاعتبار كل هذه الجوانب، بما في ذلك ضمان حقوق الأشخاص.

ماهي تفاصيل هذه الصيغة؟

أظن أنه من الأفضل أن ننتظر نشر هذا المشروع، وآنذاك يمكن الاطلاع عليه.

ما معالم صيغة المشروع الجديد؟

ما يمكنني قوله هو أن الصيغة التي تم التوافق حولها، وتم الاشتغال عليها بكثافة من طرف السلطات والهيئات المعنية لفترة طويلة، يعطي إمكانيات كبيرة للهيأة في إطار استقلاليتها من أجل أن تقوم بمهامها، ودون ندخل في التفاصيل فإن المشروع المنتظر عمل على تجاوز نقائص القانون الحالي.

مر أزيد من سنة، ولم يتم تعيين مجلس الهيأة، ألا ترون أن هذه الفترة تمت إضاعتها؟

بالفعل، كي تقوم الهيأة بمهامها كاملة، وكي تلم بمختلف الجوانب بكل مسؤولية، فإن المجلس هيكل ضروري للقيام بهذه المهام. لكن لا يمكننا القول إن سنة 2019 ضاعت. نعم يمكننا القول إنه كان يمكن أن نسير بوتيرة أسرع، لكن مع ذلك استغلينا هذه الفترة للتأسيس، وهذا قد يكون مفيدا لأننا اشتغلنا على أوراش متعددة.

ما الذي يعيق تنصيب مجلس الهيأة؟

بكل صراحة، الأمر له علاقة بتعديل القانون.

ما موقفكم من مشروع القانون الجنائي، الذي تضمن مقتضيات تجرم الإثراء غير المشروع؟

نعتبره تقدما، لأن تجريم الإثراء غير المشروع وربطه بالتصريح بالممتلكات نعتبره تقدما إيجابيا، لكننا لم نصل بعد إلى ما نطمح إليه. كما نعتقد أن هذه المقتضيات كانت ضرورية من أجل التعاطي مع مظهر من مظاهر الفساد.

هناك من يرى أن الصيغة التي وردت في مشروع القانون الجنائي بشأن تجريم الإثراء غير المشروع غير كافية طالما أن البحث والتحري لا يشمل ثروة أقارب وزوجات المسؤولين؟

لهذا قلت لك إننا لم نصل لأبعد مدى ممكن، ولكن هذا تقدم وخطوة إيجابية، وأعتقد أن النقاش سيظل مطروحا في الموضوع، وستعمل الهيأة على إغناء هذا النقاش.

مرت أزيد من أربع سنوات على وضع هذا المشروع في البرلمان، ألا ترون بأن العمل التشريعي يسير ببطء شديد حينما يتعلق الأمر بمكافحة الفساد؟

هذا نقاش عام، ولا يتعلق بالمشاريع التي لها علاقة بمحاربة الفساد. وأظن أنه في إطار التفكير في النموذج التنموي يمكن أن نضع الأصبع على كيفية الاشتغال وتحديد الأولويات، وتحديد آجال المشاريع التي لها علاقة بالتنمية ومكافحة الفساد، التي تظل ركيزة أساسية للتنمية.

رغم وجود قوانين في المغرب لمحاربة الفساد إلا المواطن لا يجد لها أثرا في واقعه؟

هذا ما نؤكد عليه، فهناك تشريعات كثيرة

وإنجازات كثيرة، لكن الأثر وإحساس المواطن في ما يخص التعامل مع الفساد وتأثيره على عيشه اليومي يجب التعاطي معه، لأنه أساس ثقة المواطنين، ولأننا بدون ثقة لا يمكن إذكاء دينامية فعالة تمكن من انخراط الجميع في التنمية المدمجة.

لقد أصبح المجتمع يتعايش مع الرشوة ويطلق عليها أسماء ومسميات متعددة مما يدفع إلى طرح السؤال بشأن التوعية والتحسيس. ما الذي تنوون عمله في هذا الإطار؟

لقد تحدثت لك سابقا عن الأوراش التي اشتغلنا عليها. ومن بين هذه الأوراش أن تكون لنا رؤية شاملة تنبثق عنها استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد، والتي يمكنني تلخيصها في خمس محاور هي:

أولا، إمكانية بناء معرفة موضوعية عن الظاهرة وتمظهراتها مجاليا وقطاعيا وحسب الفئات المجتمعية، وانطلاقا من ذلك يتم تحديد المؤشرات التي ستمكننا من قياس تطور الظاهرة، سواء صعودا أو انخفاضا، وكذا تقييم آثار السياسات العمومية ووقعها على الظاهرة.

ثانيا، الإشراف والتنسيق وضمان تتبع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والعمومية، بصفة عامة، كي تصبح أكثر فعالية، ويتم توجيهها بكيفية تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة. ثالثا، التركيز على التوعية والتحسيس والتكوين وتعبئة المواطنين، حسب كل فئة، حتى نخلق اندماجا بين هذه الفئات في إطار ديناميكية واسعة. وهنا سنستغل كل ما يتوفر من تكنولوجيا وشبكات للتواصل والتفاعل وفتح المقاربة التشاركية بكيفية واسعة.

رابعا، يتعلق الأمر بكيفية البحث والتحري والتصدي التلقائي؛ إذ الملفات التي تتم دراستها من قبل الهيأة ويتضح أن فيها شبهات ودلائل كافية يتم تقديمها إما للسلطات الإدارية، إذا كان الأمر يستدعي اتخاذ إجراءات تأديبية، أو إحالتها على السلطات القضائية.

خامسا، ضرورة الدفع بالتشريعات الوطنية كي تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وكذلك الاستفادة من التجارب الفضلى في هذا المجال من أجل تطوير قدرات المغرب، فضلا عن تنمية التعاون الدولي.

الراشدي على كل الواجهات للمساهمة في جعل هيأته طرفا في مكافحة الفساد.

يشير عدد من التقارير إلى أن المغرب يفقد 2 في المائة من النمو الاقتصادي بسبب الفساد. إلى أي حد تتفقون مع هذا الطرح؟

سبق أن تكلمت عن ضرورة التمكن من المعرفة الموضوعية، لأنها هي التي ستمكننا من القياس الكمي. حاليا، نتكلم عن 2 في المائة بطريقة غير علمية، لذلك أعتقد أن الأمر أكثر من هذا بكثير. فإذا أخذنا الدراسات الموجودة عالميا، فإن الفساد يكلف 2 في المائة من النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، علما أن هذا المعدل يهم مختلف دول العالم، بما فيها الدول ذات الشفافية المتقدمة، كما أن تقرير سابق للبنك الدولي، يعود إلى 10 سنوات مضت، يتحدث عن 1000 مليار دولار على المستوى العالمي، و146 مليار دولار على الصعيد الإفريقي؛ أي 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

"المغرب لديه إمكانيات من أجل الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة، وأنا لدي قناعة راسخة، بهذا الخصوص، شريطة تجاوز الفساد".

بالمقابل، ما الذي سيجنيه المغرب من محاربة الفساد؟

سيتمكن من تحقيق تنمية متينة، وسيفتح الباب للطاقات من أجل إنتاج ثروة أكثر بكثير مما هو عليه الحال حاليا، حيث نعاني من تمركز الثروة ومداخيل الدولة، الشيء الذي لا يمكن من تجاوز ما وصلنا إليه على مستوى وتيرة النمو الحالي، كما سيمنح الثقة، وهذا شيء أساسي لإنتاج الثروة، فضلا عن الولوج العادل للموارد، وهذا هو أساس النموذج التنموي.

الراشدي يعتبر مكافحة الفساد مدخلا لامحيد عنه لتقليص الفوارق ورفع نسبة النمو.

هل بدأت تصلكم شكايات وبلاغات بخصوص قضايا الفساد؟

تصل بعض الشكايات، لكن كي يتفاعل المواطنون لا بد أن يكون الإطار موجودا، وأن نتمكن من المتابعة، لأننا إذا لم نقم بالدراسة والمتابعة سيكون هناك مساس بالثقة، لذلك نحن لا نتواصل في هذا المجال إلى حين توفرنا على إمكانيات العمل، وأظن أن سنة 2020 ستشكل نقلة نوعية في هذا الاتجاه.

كيف ترون موقع مكافحة الفساد في مشروع النموذج التنموي؟

هو ليس محورا أساسيا، أو ركيزة أساسية فقط، بل هو مدخل لا محيد عنه؛ إذ لا يمكننا الحديث عن نموذج تنموي يتوخى تقليص الفوارق ورفع نسبة النمو وإدماج الشباب وجميع المواطنين دون أن نضع أسس الشفافية والابتعاد عن جميع الامتيازات غير المشروعة.

ما هي الطموحات التي تريد تحقيقها قبل انتهاء ولايتك؟

هي طموحات لا تتعلق بالولاية، بل بمستقبل البلد. إن هدفي هو أن يتقلص الفساد بكيفية كبيرة وملموسة، وأن يحصل المواطن على مصالحه وحقوقه وهو يعلم أن هناك شفافية، وأنه لا مكان للولوج إليها بطرق أخرى غير الطرق القانونية، وأن لا يقف الفساد عقبة في وجه المستثمرين. إن المغرب لديه إمكانيات من أجل الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة، وأنا لدي قناعة راسخة، بهذا الخصوص، شريطة تجاوز مشكل الفساد الذي يعيق التنمية بكيفية كبيرة. وأنا أعرف هذا المجال، لأنني كنت رجل أعمال، وانطلاقا من ذلك، فإنني أجزم بأن إمكانية تحقيق تنمية كبيرة ممكن جدا، إذا تم تقليص الفساد بكيفية كبيرة.

"الهيأة لوحدها لا يمكن أن تحقق أي هدف. صحيح أن لها دورا محوريا، لكن ذلك يتم في إطار تكامل مؤسساتي".

ما هي رسالتك لشركاء الهيأة وللمواطنين؟

بالنسبة للشركاء، أقول لهم إن الهيأة لوحدها لا يمكن أن تحقق أي هدف. صحيح أن لها دورا محوريا، لكن ذلك يتم في إطار تكامل مؤسساتي، وأن كل قطاع وكل هيأة يجب أن تقوم بمسؤوليتها في إطار من التنسيق والالتقائية، وفق أهداف ومنهجية موحدة. أما بالنسبة إلى المواطنين، فأرى أنه لا بد من الاستعداد للتجاوب مع هذه الدينامية الجديدة، علما أنني لا أقول للمواطنين إنكم أنتم المسؤولون عن الوضع لأنكم تعطون الرشوة، بل أدعوهم لكي يدافعوا عن حقوقهم، من خلال استغلال كافة الإمكانات المتاحة دون إعطاء الرشوة. ■

مندوبية الحليمي تراجع أرقام الاقتصاد الوطني لسنة 2019

راجعت المندوبية السامية للتخطيط آفاق الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز من سنة 2019، من خلال ميزانيتها الاقتصادية التوقعية لسنة 2020، لتقدم تقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني في السنة المنصرمة.

موسى متروف

أكدت المندوبية على أن النمو الاقتصادي الوطني سيواصل ارتباطه البنيوي بتطور القطاع الفلاحي. وسيبقى الاستثمار الوطني في منحى مستويات نموه الضعيف، المسجلة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية، مشددة على أنه بالإضافة إلى هاجس تنمية رأس المال البشري، يتعين على بلادنا الرفع من مجهودات الاستثمار. وتتطلب تلك المجهودات، تحسن تدبير البرامج الاستثمارية وتعبئة كبيرة للموارد لصالح القطاعات المنتجة، حسب المندوبية.

وحسب الأشغال التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، فإن الزيادة في الاستثمار العمومي بـ4 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي المخصصة لهذه القطاعات المنتجة، تمكن من تحقيق نمو اقتصادي بحوالي 5%.

تطور الاقتصاد في 2019

تسجل مندوبية أحمد الحليمي أنه بعد النتائج الجيدة المسجلة خلال السنتين الماضيتين، تأثر الموسم الفلاحي 2018-2019 بالظروف المناخية غير الملائمة، التي عرفت ضعفا في التساقطات المطرية وسوءا في توزيعها الزمني، ما سيؤدي، حسبها، إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ5,4% سنة 2019 عوض ارتفاع بـ4% خلال السنة الماضية.

المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي ما فتئ ينبه إلى المشاكل البنيوية لمعضلة النمو في المغرب.

وبناء على تحسن أنشطة الصيد البحري بـ7,6% عوض انخفاض بـ11% سنة 2018، سيسجل القطاع الأولي انخفاضا بـ4,3% عوض زيادة بـ2,7% خلال السنة الماضية. وبالتالي سيفرز مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بـ0,5 نقطة سنة 2019 عوض مساهمة موجبة بـ0,3 نقطة سنة 2018.

وستعرف الأنشطة غير الفلاحية، ارتفاعا بوتيرة 3,3% عوض 2,8% سنة 2018، خاصة نتيجة تحسن أنشطة القطاع الثالثي. غير أنها ستتأثر بمنحى التطور غير الملائم للأنشطة الثانوية، خاصة التباطؤ الملحوظ لقطاع المعادن والصناعات التحويلية. ما سيؤدي إلى تسجيل الأنشطة الثانوية، دون احتساب قطاع الطاقة، تراجعا في وتيرة نموها، لتنتقل من 2,8% سنة 2018 إلى2,3% سنة 2019.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن أنشطة الصناعات التحويلية ستعرف تراجعا في ديناميتها، حيث لن تتجاوز وتيرة نموها 2,4% سنة 2019 مقابل 3,5% سنة 2018. وتبرر ذلك بتباطؤ الصناعات الغذائية نتيجة انخفاض العرض من الحبوب وأيضا الصناعات الكيميائية والميكانيكية والمعدنية التي ستتأثر بالتراجع الملحوظ للطلب الخارجي.

وبالمقابل، ستتعزز وتيرة نمو قطاع النسيج والألبسة، لتنتقل من 3,1% سنة 2018 إلى 4,3% سنة 2020، نتيجة انتعاش أنشطة النسيج.

من جهة أخرى، سيعرف قطاع المعادن تباطؤا في وتيرة نموه لترتفع أنشطته بحوالي 3% سنة 2019 عوض 4,7% المسجلة خلال السنة الماضية، خاصة نتيجة تراجع الإنتاج التسويقي للفوسفاط الخام. بالإضافة إلى ذلك وفي سياق يتميز بانخفاض الأسعار العالمية للفوسفاط ومشتقاته، سيؤثر انتعاش صادرات الصين من الأسمدة وانخفاض واردات الهند على الطلب «

الخارجي الموجه نحو الفوسفاط.
وستسجل أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية، حسب المصدر ذاته، انتعاشا طفيفا بـ1,4% سنة 2019 عوض نمو شبه منعدم سنة 2018، مستفيدا من تعزيز الاستثمار العمومي ومواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية. غير أن قطاع البناء، ستواصل تأثرها بالعديد من العراقيل، خاصة تلك المرتبطة بالتكاليف المرتفعة بللبناء، في غياب تدابير تمكن من النهوض بأنشطته، يضيف المصدر ذاته.
من جانبها، ستعرف أنشطة قطاع الطاقة انتعاشا بـ16,4% سنة 2019 عوض 5,3% سنة 2018. وسيتعزز قطاع الكهرباء بتحسن إنتاج الطاقات المتجددة، نتيجة انطلاق العمل بمحطة الطاقة الحرارية بآسفي، مصحوبة بارتفاع الصادرات من الكهرباء نحو إسبانيا.
وستواصل أنشطة القطاع الثالثي، الذي ترتبط أساسا بالسوق الداخلي، دعمها للنمو الاقتصادي، حيث ستسجل زيادة بـ3,2% سنة 2019 عوض 2,7% خلال السنة الماضية. وتعزى هذه النتيجة إلى تحسن الخدمات التسويقية ب 3% عوض 2,7% سنة 2018 وانتعاش وتيرة نمو الخدمات غير التسويقية بحوالي 4% عوض2,5% المسجلة خلال السنة الماضية.

المندوبية: بالإضافة إلى هاجس تنمية رأس المال البشري، يتعين على بلادنا الرفع من مجهودات الاستثمار.

القطاع السياحي لم يتأثر كثيرا بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، حيث ستعرف قيمته المضافة تحسنا بـ4,5% سنة 2019، نتيجة التطور الملائم لعدد الليالي السياحية ومداخيل الأسفار. وسيمكن تحسن الخدمات الاجتماعية بـ0,9% عوض انخفاض بـ0,3% سنة 2018، وارتفاع الأنشطة التجارية بـ3,4% عوض2,3% سنة 2018، من تغطية تباطؤ وتيرة نمو أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات النقل، التي تمثل 37% من الخدمات التسويقية. أما بالنسبة للخدمات التسويقية الأخرى، فإنها ستدعم وتيرة نموها المعتدلة خلال سنة 2019.
في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات بـ2,7 %، سيعرف نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019 تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، وهو ثاني أضعف معدل نمو منذ سنة 2007، بعد تلك المسجلة سنة 2016، حيث سيستقر في حوالي2,3% عوض 3% سنة 2018.

نمو مدعم بالطلب الداخلي

تفيد المندوبية أن الطلب الداخلي سيواصل، رغم تباطؤ وتيرة نموه، دعمه للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2019. وبالتالي، فإن التحكم في الأسعار، خاصة أسعار المواد الغذائية والطاقية وتحسن الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، لن يفيد كثيرا الأسر التي ستتأثر باعتدال مداخيلها نتيجة تراجع الأنشطة الفلاحية واستقرار تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.
وفي هذا السياق، ستسجل نفقات استهلاك الأسر نموا بوتيرة 3,3%، حيث ستصل مساهمتها في النمو الاقتصادي إلى حوالي نقطتين، حسب مندوبية الحليمي.
ومن جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية انتعاشا في وتيرة نموه لتصل إلى 3,5% بعد2,5% المسجلة سنة 2018، نتيجة زيادة نفقات التسيير دون احتساب الأجور بـ10,3% سنة 2019. وهكذا، ستتحسن مساهمته في النمو لتبلغ 0,7 نقطة عوض 0,5 نقطة سنة 2018.
وإجمالا، سيتعزز الاستهلاك النهائي الوطني ليتحسن بـ3,3% عوض3,1% سنة 2018، مساهما بذلك في النمو بحوالي 2,6 نقطة عوض 2,4 سنة 2018.

المندوبية السامية للتخطيط تؤكد على أن النمو الاقتصادي سيواصل ارتباطه البنيوي بتطور القطاع الفلاحي.

تراجع صادرات أنشطة السيارات لن يؤثر في تعزيز صادرات أنشطة المهن العالمية للاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي نموا لن يتجاوز0,5% عوض 5,9% خلال السنة الماضية، حيث سيسجل مساهمة ضعيفة في النمو بـ0,2 نقطة عوض 1,9 نقطة سنة 2018.

وسيعرف حجم الطلب الداخلي بالنتيجة تباطؤا في وتيرة نموه، لتستقر في حدود 2,5% سنة 2019 عوض 3,9% سنة 2018، حيث ستتراجع مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,7 نقطة عوض 4,3 نقطة سنة 2018.

تراجع صادرات السيارات والإلكترونيات

بخصوص المبادلات الخارجية، ستعزز صادرات أنشطة المهن العالمية للاقتصاد الوطني من وتيرة نموها، باستثناء تراجع صادرات أنشطة صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية، حيث ستسجل صادرات أنشطة صناعة الطائرات وتلك المرتبطة بصناعة أجزاء السيارات نتائج جيدة. وبالمثل، ستستفيد صادرات زراعة الخضروات والفواكه من التأثير الإيجابي للنتائج الجيدة الذي يعرفها إنتاج أنشطتها.

وبالمقابل، ستعرف الصادرات من الفوسفاط ومشتقاته تطوراً معتدلا، متأثرا بالأساس بتراجع صادرات الفوسفاط الخام نحو الزبناء الرئيسيين. كما ستتراجع صادرات أنشطة قطاع النسيج والجلد بشكل طفيف لتسجل نتائج غير ملائمة خلال سنة 2019.

سيعرف قطاع المعادن تباطؤا في وتيرة نموه، نتيجة تراجع الإنتاج التسويقي للفوسفاط الخام.

بخصوص الواردات من السلع، سيؤدي تراجع إنتاج الحبوب سنة 2019 إلى مستوى لا يتجاوز الإنتاج المتوسط إلى زيادة حاجيات الاقتصاد الوطني من الحبوب، وبالتالي تفاقم الفاتورة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم النتائج الجيدة للمهن العالمية ومجهودات الاستثمار في ارتفاع الواردات من سلع التجهيز وأنصاف المنتوجات التي ستعزز من وتيرة نموها التصاعدية. وبالمثل ستواصل واردات السلع الاستهلاكية منحاها التصاعدي، مدعمة بتطور الواردات من أجزاء السيارات.

الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الميزانية

تعرف المالية العمومية سنة 2019 صعوبة في تقليص حاجيات الميزانية التي ستستقر بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي في نفس المستوى المسجل خلال السنة

ستعرف الصادرات من الفوسفاط ومشتقاته تطوراً معتدلا، لتراجع صادرات الفوسفاط الخام نحو الزبناء الرئيسيين.

الماضية. ويعزى ذلك أساسا، إلى توسع النفقات الجارية مقابل تحسن طفيف للمداخيل الجارية. وهكذا، ستسجل هذه الأخيرة زيادة بحوالي0,4 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى21,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وستتعزز هذه المداخيل بالزيادة الملحوظة الذي ستعرفها المداخيل غير الجبائية، المدعمة بمداخيل الخوصصة التي ستصل إلى4,4 مليار درهم. وبالمقابل، ستتأثر المداخيل الجبائية بتراجع النشاط الاقتصادي، حيث ستسجل منحا تنازليا بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، لتبلغ 18,8% سنة 2019 عوض 18,9% سنة 2018 و19,9% كمتوسط سنوي للفترة 2007-2017.

في المقابل، ستعرف النفقات الجارية زيادة مهمة، لتبلغ حصتها 19,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,3% سنة 2018.

ويشمل هذا الارتفاع مختلف مكونات هذه النفقات باستثناء نفقات دعم أسعار الاستهلاك، التي لم تتجاوز1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض1,6% سنة 2018، نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية. وستتفاقم نفقات التسيير نتيجة الارتفاع الذي ستعرفه نفقات الأجور في إطار الحوار الاجتماعي. هذه الأخيرة ستصل حصتها إلى9,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبخصوص، نفقات السلع والخدمات الأخرى، فإنها ستستقر في حدود 6% من الناتج الداخلي الإجمالي؛ أي بزيادة تقارب نصف نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمتوسط الفترة 2013-2018. وبناء على مستوى نفقات الاستثمار التي ستصل إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن عجز الميزانية سيستقر سنة 2019 في حدود 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

صادرات أنشطة صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية تتراجع مقابل نتائج جيدة لأنشطة صناعة الطائرات وأجزاء السيارات.

وستتم، حسب المصدر ذاته، تغطية هذه الحاجيات عبر اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وبالتالي، ستتعزز حصة الدين الخارجي للخزينة في الدين الإجمالي للخزينة وفي الناتج الداخلي الإجمالي لتصل على التوالي إلى21,4% و14,2% سنة 2019 عوض 20,5% و13,4% على التوالي سنة 2018.

ويسيطر السوق الداخلي على الحصة الأكبر من الدين على الخزينة، رغم جاذبية الشروط التمويلية الخارجية، حيث سيصل معدل الدين الداخلي إلى حوالي 52% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض 51,9% سنة 2018 و44% خلال الفترة 2008-2017. وهكذا، سيرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي 66,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 65,3% سنة 2018 و57% خلال الفترة 2008-2017.

وبالموازاة مع ذلك، سيرتفع حجم الاقتراض الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2019، نتيجة الحاجيات المتزايدة الضرورية لتمويل استثماراتها. وفي هذا الإطار سيتجاوز حجم الدين الخارجي المضمون بأربعة أضعاف مستواه المسجل سنة 2005. وهكذا، سيستأنف الدين الخارجي العمومي منحاه التصاعدي سنة 2019، بعد أن انخفض خلال السنة الماضية بـ6,1 مليار درهم، لتنتقل حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من 29,5% سنة 2018 إلى 30,3% سنة 2019. وفي ظل هذه الظروف، سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي 82,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 81,4% سنة 2018. ■

بنعبد اللّه:

إذا كانت الأحزاب غير قادرة على قول "لا" لن يسمعها أحد

في حوار مع "تيلكيل عربي"، يتوقف الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بنعبد الله عند حقيقة ربط بقاء حزب التقدم والاشتراكية في الحكومة من عدمه بغضبة الجهات العليا، والعلاقة PPS اليوم مع هذه الجهات. وهل سبق واتصل به مستشار ملكي للبقاء في الحكومة بعد قرارات الزلزال السياسي؟ كما يعود بنعبد الله إلى الحديث عن الخلافات بينه وبين مكونات الأغلبية، ولماذا لم يستطع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني احتواءها؟ ويبدي رأيه في ما سوف تنتجه لجنة إعداد النموذج التنموي؟ وهل هناك أمل لتصفية الأجواء بين حزبه وحزب الاتحاد الاشتراكي مستقبلا؟

حاوره أحمد مدياني

مر أزيد من شهرين على خروجكم من الحكومة، قرار يأتي بعد 21 سنة من المشاركة في التدبير الحكومي. هل تجاوز PPS الوضع الذي أفرزه القرار؟

الآن، الصفوف الداخلية لحزب التقدم والاشتراكية بدأت تتعود على موقع المعارضة. طبيعي أنه بعد 21 سنة من التدبير الحكومي كما قلتم، الأجيال التي عاشت التواجد في الحكومة فقط، كانت إلى حد ما منزعجة، لأنها وجدت نفسها تكتشف فضاء جديداً.

بالنسبة لنا، نحن الأجيال التي عاشت وتربت مع الحزب في المعارضة، المسألة لم تكن مزعجة لنا بنفس القدر، لأننا كنا نعلم بأن هناك حياة بعد الحكومة.

أعتقد أنه، في نهاية المطاف، القرار صحي، لأنه سيضخ نفسا جديدا وسط الحزب.

هناك من يكون في صفوف الحزب فقط لاعتبارات مصلحية أو انتهازية في بعض الأحيان، وعملية الرجوع إلى المعارضة سوف تمكن من الغربلة وإعادة البناء على أسس جيل جديد.

الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بنعبد الله.

لا يمكن أن نقفز على الخلافات التي أفرزها القرار، ووصفتها بالصدمة، وظهرت في نقاشات اجتماع اللجنة المركزية...

الخلافات كانت عند مناقشة القرار خلال الشهر الذي سبق التعديل الحكومي. وعند عرض القرار على اللجنة المركزية، وقع الارتباك. ومع الأسف تم افتعاله من طرف 3 إلى أربعة أعضاء، وهناك من وقع في هذا الفخ من طرف عناصر أخرى. قررت مواجهتهم، وزادوا من حدة الفوضى التي وقعت. اجتماع اللجنة المركزية دام لما يناهز 5 ساعات، ومر في ظروف هادئة وجو صاف ومثمر، بما فيها بعض التدخلات التي كانت مع البقاء في الحكومة، لكن ما إن تم اتخاذ القرار وتم التصويت عليه، حتى فوجئ البعض بالفارق الهائل بين أغلبية ساحقة تصل إلى 90 في المائة مع الخروج من الحكومة وأقلية رافضة، ومع الأسف صدرت عن الرافضين للقرار بعض التصرفات وبعض التصريحات التي لا تليق ولا تقبل بالمنطق الديمقراطي.

راج كثيرا خلال تلك الفترة رغبة قوية لأطراف من الأغلبية لعدم استمرار PPS في الحكومة. قراركم لم يكن رغبة داخلية فقط؟

سوف أقول هنا أمرا، وهو أنه لو كان حزب التقدم والاشتراكية يريد الاستمرار في الحكومة، ولو تكتل اثنان أو ثلاثة أو أربعة، كنا سنبقى.

لكن الخلاف كان واقعا؟

لم يسبق أن عبروا عنه بشكل واضح، لأنه لم تكن لهم الشجاعة والجرأة للقيام بذلك. من خلف الستار، كان لدي ما يؤكد أن الأمور تسير في هذا الاتجاه. لماذا؟ لأننا كنا نزعج، ولأننا حزب مستقل. حزب ليس مستعداً رغم التحالف الذي كان لديه، أن يتقبل كل شيء من طرف الحزب الذي يقود الحكومة، ولا نحن مستعدين أن نقبل كل المناورات والأعمال التي لا نتفهمها إلى حد الآن، والمتمثلة في عرقلة العمل الحكومي من قبل باقي مكونات الأغلبية.

كنا منطقيين مع أنفسنا، ونقول كلمة حق وسط كل هذا، وكنا نزعج البعض الذين كانوا يريدون الاصطفاف. نحن مع الجهة التي تظهر لنا أن مواقفها منطقية. عندما تكون في حكومة، يجب أن تكون معها وتدعم أشغالها وتسير في اتجاه بلورة برنامجها، أما إذا كنت من داخلها و"تحفر" لها، فهذا منطق غير مقبول.

المغاربة يتفرجون على حكومة تتناحر في ما بينها. أعضاء في الحكومة، من الاثنين

"نحن نقبل حتى بنصف أو ربع حقيبة، ولكن لأجل ماذا؟ والدليل على صحة موقفنا هو ماذا تغير منذ التعديل إلى الآن".

إلى الخميس، يشتغلون جميعاً، وابتداء من يوم الجمعة وإلى غاية يوم الأحد، تجدهم في المهرجانات يتصارعون في ما بينهم. هذا الوضع مستمر منذ سنوات، في المقابل مصلحة المغاربة والمغرب ضائعة.

ربما هناك من اعتبر في تلك الفترة أن انسحاب التقدم والاشتراكية سوف يمكنهم من بلورة خطتهم أكثر في مواجهة العدالة والتنمية، لكن اليوم يمكن أن أقول لكم إنني التقيت بأهم طرف أو الطرف السائد في التجمع الرباعي لأحزاب الأغلبية، وكان عندي نقاش معهم، وأكدوا أنه في نهاية المطاف غيابنا من الحكومة ترك فراغا كبيراً.

قيادة حزب العدالة والتنمية في لقاء سابق مع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني قبل خروجها إلى المعارضة.

تقصد التجمع الوطني للأحرار؟

على أي (يتردد) يظهر لي أنه يجب أن يكون الشخص مسؤولا ويعرف ما يقوم به، ويعرف أن المغرب في حالة صعبة، وبأن اللعب بالزمن هكذا غير مقبول، وحسابات مرتبطة فقط بسنة 2021، ومن سوف يصعد؟ وماذا سوف يقع؟ في الوقت الذي توجد هوة وحيرة وفقدان الثقة عند المغاربة. إذا لم تكن الأطراف السياسية، خاصة الموجودة في الحكومة، واعية بذلك، واستمرت في نظرتها الضيقة، دون أن يكون هناك خطاب وعمل مقنعان، سوف نستمر على نفس الوضع. عندما نسمع خطابات تقول إنه في 2021 سوف نسير إحدى القطاعات وسوف نقوم بإنجازات، السؤال الذي يتبادر إلى ذهن المغاربة هو: أنتم في الحكومة اليوم، ما تعدون به في سنة 2021 لماذا لا تحققونه الآن؟ لماذا منذ سنتين وأنتم تقولون هذا الخطاب؟ هذا يعني أنكم وضعتم مصلحة المغرب بين قوسين منذ 2017، بعد مرحلة "البلوكاج" إلى الآن، وأنتم مستمرون في هذا إلى غاية 2021؟ يعني سوف تضيعون أربع سنوات من عمر البلاد.

لماذا فشل رئيس الحكومة سعد الدين العثماني في إقناعكم بالبقاء في الحكومة؟

بكل صدق، يصعب من بعد خطوتنا التي تعرضنا بسببها للانتقاد، ونحن مقتنعون بصوابها، وهي وضع اليد في اليد مع حزب العدالة والتنمية في 2011، وأن نشارك معهم في الحكومة مع عبد الإله بنكيران، ونأتي اليوم ونبدأ في صب الزيت على النار، في العلاقة بيننا وبينهم.

ولكن يمكن القول إن النقاش الذي كان عندي مع رئيس الحكومية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني، هو أنه يتعين أن تكون رجة وأن يكون هناك صمود وأن يكون هناك رد فعل إزاء ما يجري، وأن نحيي النقاش السياسي وأن نتوجه إلى المغاربة فنجعلهم شهودا على ما يقع في الحكومة.

بنعبد الله يلقي كلمته خلال اجتماع اللجنة المركزية الذي قرر الانسحاب من الحكومة.

وتذكروا، لقد قلنا كل هذا في نهاية سنة 2016، وقلناه في سنة 2017، وذكرنا به في مؤتمرنا العاشر في ماي 2018، وشددنا على ضرورة ضخ نفس ديمقراطي جديد، لأن المغاربة يختنقون، ولكن مع الأسف، لم تكن هناك جرأة. ولما جئنا في التعديل، وبعد خطاب صاحب الجلالة الذي قال فيه إن التوجهات الاقتصادية غير صائبة ولا تخلق ما يكفي من الثروة ومناصب الشغل، وأنه على المستوى الاجتماعي ليس هناك توزيع عادل، نأتي بعرض وحيد هو تقليص عدد وزراء الحكومة وتغييرها!

نحن نقبل حتى بنصف أو ربع حقيبة، ولكن لأجل ماذا؟ والدليل على صحة موقفنا هو ماذا تغير منذ التعديل إلى الآن؟ لا شيء. وكي لا نكون عدميين، الحكومة تشتغل ولكن من سوف يتحدث عن ذلك.

كنت قريباً من كافة الكواليس. برأيك ما الذي يمنع العثماني من تنزيل هذه الرجة السياسية؟

ما أتكلم عنه يظهر لي أن له تبعات، وكما أقول دائماً يجب خلق أسباب إرجاع الثقة. بعد خطاب العرش و20 غشت، يأتي خطاب افتتاح البرلمان ويكون الكلام مباشرة على أن الحكومة يجب أن توقف خلافتها الداخلية. يومان بعد ذلك، يتصارعون مرة أخرى في المهرجانات. عمليا لا يمكن أن نستمر في الاستهزاء بالمصلحة العامة للبلاد، ونحصر أنفسنا بمصالح انتخابوية ضيقة ومن سوف يفوز بانتخابات 2021، ونترك البلاد وكأنها "معطّلة".

تأكدنا أن مكونات هذه الحكومة سوف تتجه نحو تعميق الخلافات، وبقدر ما سوف نقترب من 2021 سوف يتصارعون أكثر. اعتبرنا أنه لا يمكن أن تبقى صورتنا مرتبطة بهم، لذلك اخترنا المعارضة.

"بقدر ما سوف نقترب من 2021 سوف يتصارعون أكثر. لا يمكن أن تبقى صورتنا مرتبطة بهم، لذلك اخترنا المعارضة".

لماذا يرتبط بقاء PPS من عدمه في الحكومة بغضبة من الجهات العليا؟ وهل فعلاً سبق واتصل بك مستشار ملكي للبقاء في الحكومة؟

ما يمكن أن أؤكده لك لنطوي نهائيا هذه الصفحة، خاصة في الظروف الحالية، هو أنه، خلال العام ونصف الأخير، هناك علاقة متميزة مع حزب التقدم والاشتراكية.

مكانة الحزب وخطابه ومسؤوليته، هناك اعتراف بها، وللدور الذي يمكن أن نلعبه بإعطاء القليل من المصداقية للفضاء السياسي. هذا الغضب الذي يتكلمون عنه غير موجود، ونحن نمارس عملنا في أجواء قيمة وإيجابية. المسألة ليست مرتبطة فقط بالدولة. لنتحدث بوضوح، ارتكبت أخطاء وخطايا على هذا المستوى معروف، وانتقاداتنا التي كانت حينها معروفة.

السنوات التي مرت منذ 2008 كانت لها عواقب كارثية على الساحة السياسية، بسبب الممارسات التي سادت والتعامل مع الأحزاب أدى إلى هذا الفراغ.

ممارسات مثل ماذا؟

نشأة حزب جديد، وما حدث في أوساط أحزاب سياسية مختلفة التي تنتمي إلى الحركة الوطنية الديمقراطية، ومن كان في الحكومة وخرج منها، ومن التحق بعد ذلك فجأة و"البلوكاج".

ولكن بغض النظر عن الدولة ودورها، يجب أن نرى كيف للفضاء الرسمي أن يكون له موقف إيجابي اليوم لإرجاع الثقة في الوسط السياسي، لأن الأحزاب بدورها مسؤولة.

إذا لم تكن الأحزاب قادرة على قول "لا" عندما يستلزم الوضع قولها أو تقول "نعم" عندما يستلزم الوضع ذلك، وتتحمل تبعات "لا" و"نعم"، لن يسمعها الشعب ولن تقنعه. إذا لم تكن هناك أحزاب مستعدة للذهاب إلى بعض المواضيع التي تظل عند عامة الشعب مسكوتا عنها، وبأن البعض لا يريد الحديث عنها، ونرى الناس يتقاسمونها في ما بينهم في مواقع التواصل الاجتماعي، إذن الناس سوف تختار التعبير الحر. قلت خلال اللقاء مع اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، لا يجب أن نستمر في انتظار كل شيء من الفوق، نحن في حاجة إلى أحزاب تفيق من سباتها وتكتسح الساحة وتبحث عن الفضاءات وتناقش مع الناس القضايا التي تهمهم. وأعتقد أن اللجنة سوف تصل إلى ذلك، كما أعتقد أن التقرير النهائي سوف يكون مفاجئا من حيث عمق النبرة النقدية حول الواقع الحالي، والقوة الاقتراحية التي يمكن الخروج بها.

انتقلت بنا إلى الحديث عن لجنة النموذج التنموي، وأود أن نعرف رأيك بشأنها. هل التكنوقراط قادرون فعلا على إنتاج تصور نقدي؟

المهم وما يجب أن يفهموه وقلناه لهم، هو عدم تغييب مسألة مهمة، وهي ربما لديهم كفاءات ولديهم خبرات والبعض منهم مسيس، ويمكنهم إخراج مشروع متميز، لكن أمام كل هذا، من سوف يكلف بما سينتجونه؟ الذين سيحاولون بلورة كل هذا ولو جزئيا هم السياسيون.

بنعبد الله كان على وئام مع رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران.

يمكن لهم أن يخرجوا أجمل مشروع نموذج تنموي ممكن، لكن في النهاية يجب أن تسلمه لحكومة تأتي من بعد انتخابات، ويجب تسليمه للبرلمان. رد الاعتبار للفضاء السياسي هو مدخلنا الخامس في مقترحنا لجنة النموذج التنموي، ويشدد على أنه بدون ديمقراطية حقيقية، واستعداد للتمسك بدستور 2011، إما نطبقه ونتحمل تبعاته ولو بتدرج، أو نسحبه ونضعه في الرفوف.

هل تشكيل لجنة النموذج التنموي إعلان آخر لفشل الأحزاب. ولماذا هي عاجزة عن إنتاج تصورتها وفرضها؟

لأننا في فضاء سياسي ملغوم. فضاء سياسي فقد مصداقيته واستقلاليته. لأننا في فضاء سياسي، لا يتحرك بقواعد داخلية. فضاء سياسي لا يستغل الفضاءات ويكتسحها بحرية. بعض الأحزاب لا تتكلم في بعض المواضيع والمواقع إلا إذا قيل لها ذلك. لا يمكن لفضاء سياسي أن تكون له نجاعة ومصداقية في أعين المغاربة إذا كان يتصرف بهذه الطريقة. الأحزاب السياسية يجب أن تعطي مواقفها، حسب قناعاتها، دون أن تنتظر الإشارة من أحد، لأن المغاربة يتابعون، وهكذا يمكن للأحزاب أن يكون لها تصور وتذهب فيه بعيداً.

رافق إعداد قانون المالية جدل كبير حول المادة 9، وصل بدوره إلى حد تبادل الاتهامات بين مكونات الأغلبية. ما هو موقف PPS منها؟ وما هي كواليس تمريرها؟

نحن أول من قال لا للمادة، وقلتها شخصيا خلال يوم دراسي في البرلمان: "لن نساند هذه المادة 9 في نسختها التي قدمت في البداية". كان هذا موقفنا، الحال أنه جميع التيارات السياسية في مجلس النواب كان لها نقاش مع وزير المالية، واتفقوا على صيغة من أجل مراجعة التوجه والمضمون الذي جاءت به المادة، في اتجاه يصون أكثر حقوق المواطنات والمواطنين أمام الدولة.

بعض ردود الفعل حصلت، لأنه في آخر لحظة من الساعات الأولى لصباح يوم نقاش

المادة والمصادقة عليها، لم يقدم المشروع قبل تمريره للتصويت، وهذا ما جعل النائب عمر بلافريج يرفض ذلك، وقال لا يمكن أن أوقع على أي وثيقة، رغم أنه عمليا كان من المتفقين على النص المعدل.
وبعد ما وقع في البرلمان، ذهبت المادة 9 إلى مجلس المستشارين، وهنا أمام التصورات التي كانت، اخترنا من خلال مجموعتنا أن نرفض المادة، كما اعتبر مستشارو الحزب أن التغييرات التي حصلت على المادة غير كافية. وعندما رجعت مرة أخرى لمجلس النواب بقي عندنا نفس الموقف وأكدنا عليه. الأغلبية صوتت على المادة، علما أن المعلومات التي نتوفر عليها تشير إلى أن وزير المالية محمد بنشعبون التزم بكثير من النقاط، والتي عمل على تدقيقها في وثيقة من أجل أن تكون هناك الضمانات الكافية كي لا يتضرر المواطنون من تطبيق المادة.

منذ سنوات ينتظر المغاربة خروج القانون الجنائي، حتى أصبح يوصف بـ"القانون المحتجز". أين يكمن بنظركم مشكل المصادقة عليه؟

الغريب في هذا الأمر، هو مثل ما وقع في القانون الإطار الخاص بالتعليم، هو ما يعطل القانون الجنائي ليس خلافات بين الأغلبية والمعارضة، بل خلافات بين مكونات الأغلبية في ما بينها، وإلى حد الآن هذا الواقع مستمر. كان من المنتظر عرضه يوم الجمعة 10 يناير، ولن يعرض وسوف يبقى الأمر مستمرا. في حكومة عبد الإله بنكيران بصيغتيها، كانت عندنا مشاكل كثيرة، وفي الكثير من القضايا، لكن كنا دائما نجد الصيغ لتجاوزها، وبالتالي الشحنة السياسية وقيادة الحكومة كانت موجودة للتغلب على مثل هذه الأمور. ما يحصل الآن هو استهتار عمليا بالفضاء السياسي والبرلماني وبدور المؤسسات. كيف نأتي بقوانين هكذا. تتذكرون القانون الإطار الخاص بالتعليم، صادقنا عليه ونحن في حكومة بنكيران عام 2015، وبقي إلى غاية سنة 2019 ليمر.

"السنوات التي مرت منذ 2008 كانت لها عواقب كارثية على الساحة السياسية، والتعامل مع الأحزاب أدى إلى هذا الفراغ".

أربع سنوات من هدر الزمن في قضية حيوية. الخلاف الحاصل الآن ليس على القانون الجنائي في مجمله، بل في أربع مواد وليس أكثر، أما مواد الحريات وغير ذلك، فحدث ولا حرج. رئيس الحكومة يجب أن يتحمل مسؤوليته ويستدعي كل المكونات للوصول إلى حل وسط...

تحدث عن "صفحة جديدة"، هل هناك أمل لتجاوز الخصومة بينكم وبين الاتحاد الاشتراكي ؟

أملنا هو أن نسير في هذا الاتجاه، لكن مع الأسف، يمكن أن أقول لكم إنه إلى حد ما كانت هناك عراقيل وأياد حاضت في مياه عكرة منذ سنة 2006 إلى يومنا هذا، كي لا يستمر التنسيق بين المكونات الأساسية للحركة الوطنية التي كانت تشكل الكتلة الديمقراطية. أنا أعتبر أننا كنا آخر الهنود الحمر الذين قاوموا في أمريكا وكندا، في وقت، ومع الأسف، كان آخرون من داخل صفوف اليسار يقولون إن الكتلة انتهت. لقد سعينا مع بنكيران إلى أن تشكل حكومته مع المكونات الثلاث للكتلة؛ أي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية. وأقول إنه تم إفشال هذا التصور. ومع الأسف، هناك من داخل الكتلة من ساهم في ذلك بشكل مباشر، ثم عاد بشكل مفاجئ لاحتلال موقع داخل الحكومة الحالية، وكل هذا أراه أخطاء تدخل في سجل هذا الفراغ السياسي الذي نعيشه اليوم.
من يمكنه أن يعطي بعض من المصداقية، هو من يملك مصداقية أكثر، شريطة أن يقوم بالمراجعات الضرورية، هي الأحزاب المكونة للفضاء الديمقراطي التقدمي. بدأنا عملا مع حزب الاستقلال، وسوف نسعى إلى توطيده، ونتمنى أن يتوطد أكثر مع باقي مكونات "الكتلة"... ■

بنعبد الله يعوّل على الخروج من الحكومة لضخ نفس جديد في حزبه.

TELQUEL
عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/